ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG
مكتب شـمال إفريقيا
North Africa Office

فيضانات درنة؛ الوجه المخيف للتغيرات المناخية

الكاتب: أسامة سليم

فيضانات درنة؛ الوجه المخيف للتغيرات المناخية

الكاتب: أسامة سليم

صور : محمد الطبّال

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

نشر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا وان محتوى هذه المطبوعة لا يعبر بالضرورة عن موقف المؤسسة.

منازل مدمرة بالكامل، أحياء بأكملها جرفتها السيول وأجزاء من المدينة اندثرت، ولا شيء يلوح في الأفق سوى ركام المنازل والمباني التي دمرها فيضان دانيال، هذا هو المشهد في مدينة درنة أقصى شرقي ليبيا.تلك المدينة التي كانت تمثل قبل أسابيع قليلة قلب ليبيا البيئي ومركزا للتوازن البيئي وموطنا للحيوانات والنباتات النادرة باتت اليوم غير صالحة للعيش بسبب الفيضان الذي دمّرها، لتصبح شاهدا على مخاطر التغيرات المناخية، وانها ليست فقط مجرّد سيناريوهات في المستقبل البعيد، وإنما باتت حقيقة نعيش على وقعها، وتسلط الضوء على مدى هشاشة البنية التحتية في المدينة.

درنة؛ القصة منذ البداية

من الجبل حتى البحر، يشق واد قلب مدينة درنة ويجعلها تقبع بين جبل من ناحية الجنوب وبحر من ناحية الشمال.يسمى الوادي الذي يقسم درنة الى شطرين بوادي درنة، وهو أحد أكبر الأودية في ليبيا، ويمثّل الشريان الأساسي لمئات العائلات اللاتي تتزوّد بالمياه من خلاله والركيزة الأساسية في الفلاحة والغطاء النباتي للمدينة، ولكن لا تنتهي مهمة الوادي هنا، حيث يشكّل القلب النابض للتوازن البيئي في سلسلة الجبل الأخضر الذي يضم عددا من مدن شرق ليبيا مثل سوسة والبيضاء ودرنة وشحات. وعلى مدار التاريخ، تميّز الجبل الأخضر التابع لإقليم برقة إداريا بارتفاعه عن أغلب مناطق ليبيا وارتفاع معدلات هطول الأمطار به مقارنة بباقي جغرافيا ليبيا الصحراوية، ولكن رغم كل هذه الميزات الطبيعية والبيئية التي تمتاز بها منطقة درنة، إلا أن البنية التحتية للمدينة لم تتماشى مع امكانياتها البيئية. «كان فيضان الوادي أمرا مألوفا، عندما كنت طفلاً تعرضت درنة لفيضان كبير من الوادي وتسبب في كارثة، لقي العديد حتفهم ودمرت المباني والطرقات» يستحضر علي الماجوري، أحد سكّان مدينة درنة ذكريات الفيضان الذي شهده عندما كان طفلاً، يضيف في مفارقة «دفع ذلك الفيضان المملكة الليبية حينها إلى بناء وتشييد سدود، نفس السدّ الذي تم بناءه لحمايته حينها تسبب في هذه الكارثة هذه المرّة».

قبل الحديث عن الكارثة التي حلّت بمدينة درنة منذ أسابيع، وجب العودة الى الماضي قليلا، وتحديدا سنة 1959 في مطلع شهر أكتوبر، عندما ضرب فيضان مدينة درنة. بحسب شهادات شفوية متطابقة لأهالي مدينة درنة الذين واكبوا تلك الفترة، تعرضت المدينة إلى تقلبات جوية دامت ساعات، ومن ثم تساقطت كميات كبيرة من الأمطار بشكل مسترسل تجاوزت الثلاث مئة ملم من الأمطار خلال يومين فقط. وقد أدى تكدس مياه الأمطار في الوادي إضافة إلى جغرافيا المدينة غير المنبسطة، إلى فيضان وادي درنة الذي تسبب في تدمير الطرقات والجسور وجرف والمباني كما تسبب في إغراق المدينة وغلق الطرقات المؤدية لها وفي وفاة المئات.

وصف ذلك الفيضان بأنه الأعنف والأقسى في تاريخ ليبيا الحديث حينها، وبات وضع سياسة عمرانية جديدة تتماشى مع احتياجات المدينة ضرورة ملحّة وبناء سدود لحماية المدينة مطلبًا مجتمعيًا. وتكمن هنا مصادفة تحمل في طيّاتها تناقضًا صارخًا وموجعًا، حيث أن السد الذي وقع بناؤه بدأ بسبب كارثة وانتهى بكارثة أكبر.

تحرّكت المملكة الليبية الوليدة حينها في تشييد سدّين في مدينة درنة، يشير عبد الباهي الوليدي، مهندس مدني ليبي بأن « الدراسات الخاصة ببناء السد ومواصفاته وموقعه تطلّبت سنوات من الدراسة والنقاش، ولكن بعد سنوات تم الاتفاق على بناء كل واحد من السديّن على حدى وفي مواضع مختلفة من الوادي الذي يمتد على مسافة تتجاوز الستين كيلومترًا، كان هذا من أجل تعزيز قدرات السدود على تحمّل الكميات الهائلة من الأمطار المتوقع تجميعها في الوادي عبر المصبات السبعة التي تربطه بالجبل الأخضر، حيث أن كمية المياه التي يتم تجميعها بعد التساقطات تتجاوز في بعض الأحيان العشرين مليون متر مكعب، وقد ترتفع أكثر خلال السنوات الممطرة ».

ولكن لم يكتب لهذا المشروع أن يرى النور بسرعة، فبعد سنوات من الإجماع على المواصفات الفنية والتقنية للسدّ وتحديد موضعه، انتهى عهد الملكية وتولّى معمر القذافي زمام الحكم في ليبيا سنة 1969. وانشغل القذافي في السنوات الأولى من حكمه في ترسيخ نظام حكمه والترويج لأيديولوجيته الجديدة «الكتاب الأخضر» وشنّ حملة تطهير ضد السياسيين والكتّاب، ولكن نضال أهالي درنة و مطالبتهم المتكررة بتشييد سدود، دفع النظام إلى التسريع في إنشائها، حيث تولت شركة «هيدروتينيكا - هيدرونيرجيتيكا» اليوغسلافية تشييد سدّين على مدار خمسة سنوات، ليتم افتتاحهما

سنة 1977 بعد أن تم بناؤهما من خلال طبقة من الطين المضغوط وضعت فوقها طبقة أخرى من الصخور المضغوطة. السد الأول وهو «سد البلاد» ويأتي في محاذاة قلب مدينة درنة حيث لا يبتعد عنها إلا بمسافة كيلومتر واحد بسعة تخزينية في حدود 1.5 مليون متر مكعب، أما السد الثاني فهو «سد بو منصور» ويبعد حوالي 13 كم جنوب السد الأول، ويعد السد الأكبر بسعة حوالي 22.5 مليون متر مكعب. ساهم بناء السدّين في تخفيف مخاطر الفيضانات وتقليص أضرارها إن حصلت، خاصة وأن مدينة درنة شهدت بعد ذلك بسنوات فيضانات، مثل الذي جدّ منتصف سنة 1986 أو 2011، ولكن حتى حينها، كانت الأضرار قليلة ولم تمتلئ السدود الى هذا الحدّ. يشير علي امعيلف، أحد العاملين في الادارة العامة للسدود ومياه الوديان التابعة لوزارة الموارد المائية «لم أشهد على مدار العقود التي اشتغلت فيها بإدارة السدود على امتلاء سدّ بو منصور، فقد كانت قدرة استيعابه ضخمة للغاية ولا يمكن تخيّلها» ولكن ما حدث خلال الأسابيع القليلة الماضية فاق جميع التوقّعات.

عاصفة دانيال؛ ما الذي حدث؟

تعد عاصفة دانيال من بين أكثر العواصف دمارًا في حوض البحر الأبيض المتوسط خلال التاريخ الحديث، فقد شكّلت العاصفة نظام ضغط منخفض يوم 4 سبتمبر وأثرت على عدد من دول الحوض المتوسطي مثل اليونان وبلغاريا وتركيا وتسببت في فيضانات واسعة النطاق. صُنِّفت العاصفة بعد ذلك بأنها منخفض في البحر الأبيض المتوسط وسُمّيت باسم دانيال، وسرعان ما اكتسبت خصائص شبه استوائية وتحركت نحو ساحل ليبيا، في البداية لم تعر السلطات الليبية ولا حتى الأهالي العاصفة اهتماما كبيرًا،فقد كان مألوفا لدى سكان الجبل الاخضر عموما وسكان مدينة درنة خصوصًا تساقط كميات كبيرة من الأمطار. «ظننت أنها مجرد تساقطات وفيرة من الأمطار» يصف أحد سكان مدينة درنة وقائع الليلة الأولى، ولكن تدريجيا تطورت الأمور بشكل متسارع حتى الليلة الفاصلة بين يومي 9 و10 سبتمبر، عندما تحولت العاصفة التي كانت مجرد منخفض استوائي فرعي الى عاصفة استوائية فرعية، حيث يوضّح صالح بورزيقة المدير العام لمنظمة الحياة لحماية الكائنات البرية والبحرية أنه وابتداء من يوم 9 سبتمبر بدأت سرعة الرياح في الارتفاع، حيث سُجلت سرعة الرياح بواقع 45 عقدة أي 83 كيلومترًا في الساعة؛ 52 ميل في الساعة. ثم ضربت العاصفة ليبيا في 10 سبتمبر، بدء بمدينة بنغازي وهي ثاني أكبر مدن ليبيا بعد العاصمة طرابلس، ومن ثم بدأت تتجه نحو الشرق، لتجتاح كامل منطقة الجبل الأخضر، بداية من البيضاء مرورا بشحات ثم المرج وسوسة. بلغت الأمطار في مدينة البيضاء على سبيل المثال 414 ملم، بحسب هيئة الارصاد الليبية فإن الأمطار التي تساقطت في مدينة البيضاء وحدها خلال يوم واحد يعادل ما يهطل خلال سنة كاملة..وقد أدى تكاثف الأمطار وجريان الأودية والمجاري المائية الى قطع الطرق الرئيسية المؤدية إلى الجبل الأخضر، ثم بدأت كثافة الأمطار وسيول الفيضانات في التضخّم والتجمع في وادي درنة عبرمصبّاته الأربعة ولكن كثرة السيول وتدفقاتها حالت دون أن يقدر سدّ بومنصور على استيعابها، حيث تجاوز في أقل من ست ساعات طاقة استيعابه، ومع مرور الوقت وأمام حيرة السكان وتخاذل السلطات، دوى صوت انفجار كبير هزّ مدينة درنة. عند الثانية صباحًا، انهار سدّ بو منصور الذي كان متماسكًا طيلة خمسة عقود، خلّف انهياره سيلانا قويًا من المياه أدى إلى انهيار سدّ البلاد، وفي ظرف دقائق فقط، جرفت المياه كامل المدينة وابتلعت عشرات المباني والعائلات والسيّارات والأشجار، فقدغطّت المياه كامل المدينة وباغتت المتساكنين في منازلهم

عندما انطلقت ملايين الأمتار المكعبة من المياه على حواف الوادي وضربت كامل المدينة. يشرح صالح بورزيقة أن «كمية سقوط الأمطار لا يمكن تحملها والدليل أنها جرفت أشجار عمرها مئات السنين، مثل العرعر والزيتون التي يبلغ عمرها ألفي سنة على الأقل، ولكن كان يمكن تخفيف آثار الفيضان، حيث كان يجب أن يكون السد خرساني علاوة على ذلك وجب اضافة سد ثالث في المنتصف، من الخطأ تجميع المياه في نهاية الواد وغير بعيد عن البحر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تخطيط المدينة لم يكن متماشيا مع خصوصيتها الجغرافية، نفس الأمر ينطبق على موقع بناء السدود الذي كان خاطئًا بشكل فاضح، فالوادي كان في قلب المدينة، مما جعلها تحت رحمة السد لمدة عقود حتى آتت الكارثة.

التغيرات المناخية، عندما تنتقم الطبيعة؛

تعد ليبيا بلدًا صحراويا بشكل شبه كامل، حيث تمثل الصحراء ما يناهز ال 95% من اجمالي مساحة الأراضي، دفع هذا الى تركّز كثافة سكانية مرتفعة للغاية في المناطق الساحلية التي تتركز بدورها بين الجبال المنخفضة على حساب باقي جغرافيا ليبيا.وقد أدى هذا الى تدهور الاراضي بشكل ملحوظ، معكثافة سكانية مرتفعة في المناطق الساحلية، التي تستقطب غالبية السكان جنبا الى جنب مع الجبال المنخفضة والواحات المتناثرة في الصحراء، مما جعلها تعاني من أعلى مستويات تدهور الأراضي والأقل حماية لنظمها الإيكولوجية وموائلها المتنوعة بيولوجياً. ويعد التصحر أحد أكثر التهديدات البيئية إلحاحاً في ليبيا فهو ينذر بفقدان المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة المحدودة بالفعل، والتي بدورها تهدد الأمن الغذائي. كما ينتج التصحر عن مجموعة من العوامل، بما في ذلك ارتفاع معدلات التحضر والاستغلال المفرط للموارد المائية والنباتات الطبيعية.

ضف على ذلك، الإنتاج المفرط للنفط والاستهلاك المكثف للوقود الأحفوري، نتيجة للاستخدام المفرط للسيارات وانعدام شبكات النقل العمومي في بلد يضم أكثر من سبعة مليون مواطن ولا توجد فيه شبكة للنقل العمومي، حيث لا توجد حافلات للنقل داخل المدن أو شبكات مترو وقطارات. نتج عن هذا استخدام مفرط للسيارات. ورغم أنها في الواجهة ومهددة بشكل فعلي من تبعات التغيرات المناخية، إلا أن خطوات الحكومة نحو الحد من هذه المخاطر او التكيف مع تغير المناخ يعدّ محدودا للغاية. وفي هذا الصدد، يصف عطية الحاصدي، رئيس مؤسسة رؤيا لعلوم الفضاء وتطبيقاته الوضع بالكارثي للغاية، « أهم خطوة في الحد من التغيرات المناخية تتعلق بسياسات الدولة، بداية من القوانين والتشريعات التي تتعاطى مع قضايا البيئة والتلوث والمناخ، للأسف مازالت هناك قوانين تتعلق بالمناخ والبيئة أصدرت خلال السبعينات، بعضها يعود الى الستينات أيضًا قبل أن تشهد ليبيا الطفرة النفطية وانتاج كميات ضخمة من النفط، تغيّر المناخ ولم تتغير القوانين لتواكب احتياجات البيئة وخصوصية الجغرافيا الليبية، الأساس الأول من أجل الحدّ من التغيرات المناخية هي صياغة قوانين وسياسات جديدة للحد من التلوث ومكافحة التغيرات المناخية، بالإضافة إلى تمكين المؤسسات والمنظمات التي تعمل على التغيّر المناخي. على سبيل المثال وبشكل شخصي، ادير مؤسسة تعنى بالتغيرات المناخية

والتحذير من أي تساقطات مفرطة للأمطار أو الكوارث البيئية، عرضنا على السلطات الليبية مشروع توزيع أجهزة رصد واستشعار في مناطق مختلفة في ليبيا لرصد التغيرات المناخية والعواصف والسحب الكثيفة والرجّات الارضية أو الزلازل وإلى الآن لم نتلق ردًا من الحكومة» يضيف الحاصدي في ذات السياق: «للأسف لا نملك بيانات حول المناخ في ليبيا، وان وجدت فهي شحيحة للغاية وغير محيّنة وليست متاحة، عند الاطلاع على خريطة التغيرات المناخية في المنطقة العربية، ستجد جملة ملازمة لليبيا في أي إحصائيات «المعطيات غير متوفرة» لذلك نحن لا نعلم أي شيء بخصوص المناخ وطبيعة المناخ في ليبيا حتى نستطيع التقليص من تأثيرات التغيرات المناخية.

يدفع كل هذا الى التنبؤ بأن الوضع البيئي آيلٌ للتدهور المستمر مع تردي في البيئات الأرضية والبحرية والنظم الإيكولوجية دون اتخاذ إجراءات مجدية.

ورغم مجهوداتبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير السياسات التي كانت تعمل على تحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ على المستويين الوطني والمحلي. والتي حاولت من خلال التعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في تطوير الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الطاقة، لم يستطع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النمو المراعي للبيئة والمستدام بمبادرات جديدة، وهذا يشمل المساعدة في تطوير الأطر القانونية والتنظيمية.

ورغم تركيز مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الحد من الانبعاثات الناتجة عن احتراق الوقود وتحسين السياسات والاستراتيجيات للتصدي لتغير المناخ، ولا سيما في قطاع النفط؛ وتسهيل الانتقال نحو طاقة أكثر مراعاة للبيئة وتحسين الأمن المائي من خلال إطالة عمر النهر الصناعي، إلا أن خطوات السلطات الليبية في هذا المجال تبدو محدودة ومتعثرة للغاية، خاصة مع ضعف الحوكمة التي تشهدها البلاد منذ سنوات طويلة، والتي كان من شواهدها غض الطرف عما تواجهه الدولة من مخاطر التغير المناخي. وتوضح عدد من الأرقام التي أشار لها باحثون في المناخ، أن درجة الحرارة ارتفعت بما يزيد على درجة واحدة منذ عام 1900. وإذا ظلت انبعاثات الغازات الدفيئة دون تغيير، فإن متوسط درجات الحرارة في البلاد سوف يرتفع بنحو 2.2 درجة مئوية بحلول عام 2050، وأربع درجات مئوية بحلول نهاية هذا القرن.

ورغم هذه الأرقام المربكة، لم تحرّك السلطات الليبية ساكنًا، على النقيض من ذلك اكتفت بالتحذيرات وبقي ملف التغيرات المناخية يخضع فقط للمزايدات، ولم تتخذ الحكومة أي خطوة في اتجاه معالجة هذا الملف، حيث حاولت - كل من حكومة الشرق وحكومة الوحدة الوطنية- التعاطي مع التغيرات المناخية مع دوائر صنع القرار والمنظمات الدولية فقط من أجل اكتساب مزيد من الشرعية الدولية، ولكن على أرض الواقع، لم يتغير شيء، على النقيض من ذلك، كلا الطرفين يموّلان حروبهما و يكسبان ولاء القبائل والميليشيات من خلال عوائد النفط الذي يعمّق الهوة ويتسبب

في مزيد تلويث الهواء والطبيعة ويسرّع في وتيرة تبعات التغيرات المناخية، السريعة بدورها. وعلى الرغم من أن محمد المنفي رئيس المجلس الرئاسي الليبي قد أفرد خلال كلمته، بمؤتمر المناخ « كوب 27 « الذي انعقد في مدينة شرم الشيخ بمصر خلال السنة الماضية، عن مخاطر التغيرات المناخية التي تواجه ليبيا حيث حذّر أن ليبيا تعد من أكثر الدول حساسية للتغيرات المناخية» بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وزحف الرمال والتصحر، فضلا عن انحسار الغطاء النباتي، الأمر الذي يؤثر على النشاط الرعوي وإنتاج الغذاء كما وكيفا، حيث نبّه أن ليبيا هي من أكبر الدول المهددة من ارتفاع منسوب البحار، حيث تملك أطول ساحل لبلد أفريقي على حوض البحر الأبيض المتوسط، والذي يمتد بأكثر من 1770 كيلومتر، ويمثل هذا الشريط الساحلي موطنا لأكثر من 95% من السكان.

وعلى الرغم من توقيع ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2015 و مصادقتها على اتفاق باريس للمناخ في عام 2021، إلا إنه لم يتم تقديم السياسات أو الخطط أو التقارير المطلوبة، مثل المساهمة الوطنية المحددة أو خطط التكيف أو الاتصالات الوطنية. ورغم إنشاء لجنة وطنية للتغير المناخي عام 2021 فلا تتوفر أي معلومات عن نشاطاتها وأعمالها بعد.

التغيرات المناخية؛ تعليق فشل الحكومة

على الرغم من حضور تبعات التغيرات المناخية في كارثة درنة، حيث رمت بثقلها على المدينة، إلا أن هناك سؤال آخر لا يقل أهمية عن طرحه، هل كارثة درنة وما سببته من خسائر بشرية وما خلّفته من دمار على المدينة تتحمل التغيرات المناخية فقط مسؤوليته، الإجابة قطعًا لا. حيث أن عديد العوامل الاخرى التي حضرت في الكارثة عمّقت الهوّة وأدت الى هذه الخسائر والكارثة، لعلّ أبرزها تقصير المسؤولين وتخبّط السلطات، يوضّح عيطة الحاصدي، المقيم في مدينة درنة بدوره أنه أرسل تحذيرات للمسؤولين قبل أربعة أيام من انهيار السدود « لقد رصدنا العاصفة ومسارها، ونبهنا السلطات الى أن الوضع خطير لأن العاصفة كانت ضخمة» يتابع الحاصدي: « لقد كانت العاصفة قوية للغاية، ولا يمكن لأي سدّ تحملها، هذه حقيقة يجب الاعتراف بها، ولكن هناك جانب أخر للأزمة، وهو قصور المسؤولين في تلافي الأزمة على أكثر من مستوى، على سبيل المثال، لم تقع صيانة السدّ منذ سنوات طويلة، وحتى لو كان السد جديدا لم يكن ليتحمل كل تلك الكمية من المياه، ولكن كانت الآثار الكارثية لتكون أقل من التي شاهدناها، كانت التحذيرات بخصوص السدّ متكررة، منذ بداية الألفية بدأنا نلاحظ تشققات في السدّ

وذلك قد يشكل خطرًا فعليًا على سلامة المتساكنين والبنية التحتية. المشكل الثاني أن العاصفة كانت واضحة وتم رصدها ورصد مسارها، أي أننا أمام مسألة وقت لا غير حتى تضرب مدينة درنة، ولكن لم يتم التعامل مع المخاطر وتقديرها بالشكل المطلوب، بداية من المركز الليبي للرصد الجوي الذي لم ينشر أي تحذير بخصوص العاصفة وصولا الى مركز غرفة الطوارئ التي لم ترسم خطة للإخلاء وتفادي الكارثة، فقد تم التعامل مع الأزمة بشكل خاطئ من خلال اتخاذ قرارات بناء على منشورات وأخبار زائفة وقع تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تم إخلاء مناطق لم تجرفها المياه بدل إخلاء الأماكن المهددة بشكل فعلي، إضافة إلى إعلان حظر الجولان الذي أثر على تحرك السكّان.

لا ينتهي تقصير المسؤولين هنا، حيث - بحسب تقرير فني بشأن فيضان وادي درنة، يعود تاريخ إعداده الى شهر سبتمبر من سنة -2011 يشرح عدد من الخبراء والمهندسين التابعين اللجنة المكلفة من قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية بالمجلس المحلي بدرنة أن السد يحتاج إلى مراقبة ومتابعة دائمة وصيانة دورية، إضافة الى أن الوضعية الكارثية للآبار التي حفرت قرب السد، حيث تم حفر آبار بيرومترية لكل من السدين لوحظ تواجد التخريب في بعضها بسبب عدم وجود حراسة كافية للسدين، اضافة الى ذلك، فإن حالة السد التي تم تشخيصها من خلال الكشف الظاهري تدعو للقلق نظرا لوجود هبوط وتشققات بقمته وتموجات في الركام الحجري للسد الناتجة عن حركته، بالإضافة الى ملاحظة نمو بعض أشجار الزيتون وأشجار التين بقمة سد بومنصور الأمر الذي يؤدي الى زيادة التشققات بجسم السد عند حدوث الفيضانات، ولا ينتهي الإهمال عند هذا الحد حيث استغل بعض الأهالي المناطق المجاورة للسد وتم بناء مزارع خاصة بالإضافة الى مباني سكنية وخدمية بين السدين بالوادي، الأمر الذي يعرضها للخطورة بالإضافة إلى أنها تعيق تدفق المياه من وإلى السدّ.

وخلافا للفيضانات السابقة التي كانت المياه خلالها تتدفق بحرية من خلال المجرى المائي، فإن فيضان الشهر الماضي كان بسبب ما تراكم خلف السدود من كميات كبيرة بالإضافة إلى ما جاء به الوادي من كميات إضافية هائلة من المياه مما جعل هذا الفيضان غير مسبوق وغير معتاد. أحد الأدلة على ذلك أن أضرحة صحابة رسول الله

المدفونة في ليبيا منذ قرون وبقيت هناك منذ الفتح الإسلامي رغم كل الفيضانات عبر التاريخ، حتى فيضان عاصفة دانيال الذي اكتسحها وجرفها عدة أمتار تحتها وأصبح مكان تلك الأضرحة الأن في الهواء بعدة أمتار فوق سطح الأرض.

في ذات السياق يوضّح أعد أعضاء اللجنة الفنية الذي تحفّظ عن ذكر اسمه بأنه كان بالإمكان ترك المحابس «البوابات» بالسدين مفتوحة للسماح بالانسياب المباشر لمياه الفيضان التي قد تتجمع كنتيجة لهطول الأمطار بأي جزء من حوض التجميع نظرا لكون السدين تم انشائهما كسدي حماية للمدينة وليس سدي تجميع، بالإضافة الى تنفيذ مجموعة من الحواجز الحجرية وسدود التعويق المصندقة بحوض تجميع الوادي حيث ذلك يؤدي الى تهدئة سرعة المياه والحد من انجراف التربة والسماح بترسيب المنقول منها عند مكونات هذه المنظومة كما أنها تساهم في تغذية الخزان الجوفي للمياه وصياغة برنامج لإزالة الطمي المترسب بكل من بحيرتي السدين للمحافظة على السعة التصميمية لكل من البحيرتين حيث هناك تناسب عكسي بين الاطماء وسعة كل بحيرة وازالة الأشجار النامية بقمة سد بومنصور وازالة العوائق التي قد توجد بمجرى الوادي بين السدين واسفل سد درنة وعند المصب وعدم السماح بإنشاء أي مباني به وزيادة عدد الفنيين بالطاقم الفني المكلف بمراقبة ومتابعة السدين مع تزويدهم بالإمكانيات اللازمة لتنفيذ ما هو موكول لهم من أعمال.

اضافة الى ذلك، تم تداول تقرير دائرة الحسابات الليبية الذي يكشف القصور الواضح في تعثر أعمال صيانة سدي درنة و بومنصور رغم استكمال الملف ورصد الأموال اللازمة، اذ يقود البحث عن الأسباب أو العيوب الفنية والتشغيلية التي أدت إلى انهيار السدين 11 سبتمبر (أيلول) الماضي إلى قائمة طويلة من المسؤولين المحتملين عن كارثة مدينة درنة، تبدأ بأسماء ومؤسسات في زمن القذافي وتنتهي بنظرائهم في الحكومات الحالية شرق البلاد وغربها.

الأزمة كانت ثابتة ووقوعها كان حقيقة ومسألة وقت لا غير، ولكن نتائج الكارثة كانت ضخمة وكان من الممكن التقليص فيها، حيث تم التعامل مع الأزمة خلال ال48 ساعة الأولى من الكارثة بتخبط كبير وبطرق بدائية قبل أن تصل فرق الإنقاذ الدولية، علاوة

على تردي البنية التحتية في مدينة درنة والتي تفتقد لأي منشآت صحية أو طبية قادرة على النجدة والإنقاذ، يوضّح عطية ضمن ذات السياق بأن هناك عديد الإجراءات أو الخيارات التي كانت تساهم في تقليل الخسائر ولكن لم تتخذها الحكومة حيث يشير الى ذلك بقوله: كان من الممكن جلب أعداد أكبر من فرق الإنقاذ والطوارئ، ليس منطقيا في مدينة كبيرة مثل ساحة مدينة درنة أن يأتيك فريق انقاذ مكون من عشرين شخص والعدد الإجمالي للمتطوعين لا يتجاوز الخمسين شخصًا، حيث كان من المفروض أن يكون عدد فرق الإنقاذ كبيرا بما يتماشى مع حجم الكارثة، درنة حينها كانت تحتاج ألف عنصر انقاذ على الأقل حتى يتسنى لهم تغطية كافة المدينة والأجزاء التي طالها الدمار والخراب، ولكن العدد كان محدودًا للغاية و استغرقوا عدة أيام في تحديد أماكن الخراب والدمار وانتشال جثث الموتى، خلال تلك الأيام كان بالإمكان إنقاذ الأحياء الذين يناضلون للبقاء تحت الركام. يمكن برهنة هذا من خلال أرقام الناجين الذين تم انقاذهم من الأنقاض، حيث لا يتجاوز عددهم الثلاثين علاوة على تعثر وصول قوافل الانجاد والإغاثة بسبب الدمار الذي أصاب الطرق، وقطع خطوط الطاقة الكهربائية، وعزل السكان، حيث لم تتمكن الفرق من الدخول إلى محمية وادي الناقة إلا باستخدام سيارات دفع رباعي وبصعوبة بالغة محفوفة بالمخاطر. أما المشكل الثاني فهو مسألة تنظيم وتوزيع المساعدات التي كانت للأسف عشوائية للغاية، حيث تم ارسال ملابس أطفال لعائلات لا تملك أطفالا ومستلزمات نسائية للشباب».

التغيرات المناخية هي المتسبب الفعلي في هذه الكارثة، ولكن تعرض ليبيا لهذه التغيرات وتداعيتها السلبية تعود في جذورها إلى فساد السلطات المتعاقبة على ليبيا، حيث يمكن تفسير هشاشة ليبيا أمام التغيرات المناخية الى ضعف الحوكمة، والسنوات الطويلة للنزاع المسلح الذي أثر على البنية التحتية المهملة بدورها. ضف الى ما سبق الخلاف السياسي والذي تسبب بشكل ملحوظا في تفاقم الأزمة، حيث تغذي أزمة الشرعية السياسية الخلاف بين النخبة الليبية والأطراف الفاعلة الخارجية بشأن ضرورة توحيد البلاد، وإرساء الاستقرار قبل القيام بأي إصلاحات طويلة الأجل، بما في ذلك الإصلاحات المطلوبة لمعالجة التداعيات السلبية للتغير المناخي، وتعزيز الاستدامة. علاوة على التعاطي البطيء للغاية مع معالجة ملف التغير المناخي، حيث تعد ليبيا الدولة الوحيدة من بين 196 دولة في اتفاقية باريس للعام 2016 التي لم توقع على إسهام محدد وطنيا.

يكشف الحصادي مخاطر أخرى يعيشها أهالي درنة؛ حيث يوجد شق واسع من الأهالي لا يملكون حتى قوت يومهم، وهذا دور الحكومة، على السلطات أن تركز وتشتغل على جبر الضرر وأن تخصص منظومة تهتم بالنازحين والمفقودين وتحصي عدد النازحين من مدينة درنة واين يتواجدون وكيف توزعوا في المدن الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، يجد عدد من الأطفال في هذه اللحظة أنفسهم بدون تعليم، وبالنسبة للأهالي الذين لم يضطروا إلى النزوح، يجب التفكير في كيفية إيصال مياه صالحة للشرب تكون نظيفة، انطلاقا من العمل على تنظيف الآبار ومعالجة المياه وتوفير مساعدات مالية لأهالي المتضررين بالإضافة إلى إشراكهم في أي خطط مستقبلية لإعادة تعمير ليبيا. يضيف الحاصدي؛ « ولكن أهم نقطة للأسف هي غياب لجنة طوارئ، الى حدود هذه اللحظة لا توجد إدارة لتبعات الكارثة، لا يوجد أخصائيون لمرافقة ومتابعة عائلات الضحايا نفسيًا، بعض الأشخاص فقدوا عائلاتهم جميعًا، وبعضهم يعيش في العراء الآن ويواجه غالبية متساكني درنة خطر الشتات بسبب النزوح.

أهالي درنة؛ الشتات قادم

أكثر سردية يروج لها أهالي درنة حول أنفسهم بأنهم أهل حاضرة، حيث أن المجتمع الدرناوي دائما ما ينظر الى نفسه على أنه مجتمع حضري، وهذي حقيقة تاريخية،فهم كانوا على مدار السنين أهل مدينة في وسط منطقة بدوية هي الجبل الأخضر. واليوم انتهت الفروقات بين المدينة والبادية، ولكن إلى الآن يُعَرِف الناس أنفسهم بأنهم بدويون أو حضر.

ساهمت هذه السردية في تشكيل هويّة خاصة بهم، تقوم على التحضّر والاهتمام بالثقافة والفن، ولكن كذلك المقاومة والنضال، سواء خلال الدولة العثمانية أو الاستعمار الإيطالي، أو حتى خلال فترة حكم العقيد معمر القذافي، حيث تأسس في الشرق الليبي تنظيم مسلّح تحت اسم "الجماعة الليبية المقاتلة» تكوّن أساسا من مقاتلين ليبيين عادوا من أفغانستان خلال حربها ضد الغزو السوفياتي، شنّ الجيش ومؤسسات الدولة الأمنية حينها حربًا ضد هذه الجماعة وخسر أغلب المعارك وانحسر نفوذه، وبقيت مدينة

درنة آخر قلعة له يقاتل من خلالها. قامت السلطات حينها بالتنكيل بمدينة درنة ووصم أهاليها بالخيانة واحتضان التطرّف، ولّد هذا الشعور لدى أهالي درنة نوعا من الانعزال.

يلاحظ هذا التصوّر الباحث حسام الثني حيث يشير إلى أن «المجتمع الدرناوي لديه سردية أنهم أهل تمدن وأهل ثقافة وأهل ممانعة، خلق هذا خصوصية درناوية خالصة، ويمكن ملاحظة هذا حتى لدى العائلات الدرناوية في المدن الكبرى أو حتى في المهجر، على سبيل المثال، انا انحدر من مدينة غدامس ولكن أعيش في بنغازي، ولا أملك - لا أنا ولا عائلتي - أي عادات مختلفة عن عادات مدينة بنغازي، لا توجد لدينا أكلة خاصة بنا أو أي اضافة أو تمييز حتى في التفاصيل المعيشية مقارنة بأهالي بنغازي، ولكن لا ينطبق الأمر على الدراونة. الدراونة عندما يعيشون في بنغازي أو في طرابلس، عاشوا هناك كدراونة، محتفظين بسلوكياتهم الخاصة، مثل الأكل أو الاحتفالات الدينية أو حتى في الاحتفال، هناك سلوكيات خاصة بأهالي درنة ولا يغير تواجدهم الجغرافي من سلوكيّاتهم شيئًا.
من هنا يمكن ملاحظة خطورة الشتات الدرناوي أو ما يمكن أن نطلق عليها المسألة الدرناوية، عندما جرف الطوفان وسط المدينة الذي يحيط بالوادي، لم يجرف فقط البنايات والطرقات والمنازل، لقد جرف ارثا ثقافيا كاملاً ودمر بشكل شبه كامل خصوصا الجهة الشرقية.
هذه الخصوصية بما تحمله من ارث ثقافي واجتماعي يعدّ ميزة لهم، ولكنه سيخلق كذلك مشاكل أخرى في المستقبل القريب، أيام بعد الفيضان نزح جزء من الأهالي داخل مدينة درنة نفسها عند الأجزاء التي لم يطلها الفيضان، فيما نزح آخرون الى البيضاء وطبرق وبنغازي وطرابلس في شكل مجموعات كبيرة، بسبب هشاشة الدولة و ضعفها احتضن جزء كبير من الليبيين أهالي درنة في منازلهم خلال حملة «فزعة خوت» التي حركتها عواطف التضامن والمساندة والمساعدة، ولكن ستنتهي الفورة العاطفية قريبا وقد تولّد مشاكلاً بدل أن تخلق حلولاً، مثل ما حدث في الثورة، عندما رحب الأهالي بالنازحين ولاحقا بدؤوا في التذمّر منهم.
لا تنتهي المشكلة فقط في عودة الأهالي، فحتى عودة أهالي درنة لمنازلهم، تطرح مشكلتين لا يمكن السكوت عنهما، أولا، يحتاج إعادة الإعمار وبناء المساكن المدمرة إلى وقت، ولا نعلم كيف سيقضي أهالي درنة حياتهم في انتظار خطط الإعمار التي قد تؤجلها الحروب التي تطفو على السطح من حين الى آخر، أما المشكل الثاني، ما هو مصير المدينة بدون سدّ، على مدار خمسة عقود عاشت مدينة درنة تحت رحمة السدّ، ولكن رغم كارثية النهايات إلا أن ذلك السد خلق نوعا من الطمأنينة لدى الأهالي، فكيف الحال الآن بدون سدّ؟
لا شيء يؤشر على عودة قريبة لأهالي درنة نحو مدينتهم وكذلك لا توجد أي ضمانات لحل مشكلتهم في القريب العاجل، خاصة أن السيناريوهات المستقبلية لا تبشر بخير، علاوة على رفض الهوية الدرناوية في الاندماج مع أي مجتمع محلي آخر، كل هذا سيدفع الى تحوّلهم إلى»كائنات مزعجة» في نظر المجتمعات المحلية المضيفة، كائنات سوف تطالب بحقوقها بإلحاح ، وقد يولد الحاحها مشاكل اجتماعية أو شرخا بين المدن أنفسها أو حتى نزاعا مسلحا جديدا.
لا تنتهي المشاكل هنا، حيث تكمن مشكلة أعمق وأكثر حساسية، حيث أن وضع النزوح الدرناوي سوف يتأخر لفترة طويلة، فالحلول التي تطرحها الدولة في إعادة الإعمار تختزل في رصد ميزانيات وأموال لإعادة البناء، بدون أي مراعاة لهوية المدينة أو نظامها البيئي الذي يعيش تدهورا من قبل الأزمة وعمقته الفيضانات التي ضربت المدينة.

أي مستقبل بيئي لمدينة درنة؛

على مدار سنوات، كان ينظر الى مدينة درنة على أنها رمز للثراء البيئي والحيواني في ليبيا، ولكن يبدو أن هذه المقولة لم تعد صالحة بعد الفيضان، حيث جرفت السيول الغابات وعديد الأشجار، كالبلوط والخروب والزيتون ونباتات طبية وعطرية ورعوية كان يتغذى عليها أغنام السكان على طول الوادي، كما جرفت المزارع و المساكن، وأدت كذلك إلى نفوق الكثير من مواشيهم وخلايا النحل، مصدر رزقهم، بالإضافة إلى تغيير مسارات بعض الشلالات القديمة كشلال جرم، وذلك من شدة السيول والانجرافات.
يوضح صالح بورزيقة أن ليبيا خسرت قبل الكارثة أكثر من 100 ألف هكتار من المساحات الخضراء والغابات الطبيعية في منطقة الجبل الأخضر حسب دراسة وقع إعدادها سنة 2016، تم جرف الأراضي والغابات، يتحدّث بورزيقة « أن عدد المنظمات الموجودة في ليبيا والتي تعنى بالتغيرات المناخية والاحتباس الحراري والبيئة لا يتجاوز أصابع اليد، والآن أكثر من أي وقت مضى يجب التركيز على هذا الجانب، بسبب الاحتطاب العشوائي وقطع الأشجار وردم المسطحات المائية وصلنا الى هذه الوضعية، والآن لدينا عديد التحديات مثل فقدان جزء كبير من المواشي وخلايا النحل وإنقاذ الطيور المهددة بالانقراض، حيث توجد محمية حياة برية واحدة في ليبيا، صدر بشأنها قرار من وزارة البيئة سنة 2011 ولم يقع تفعيله الى الآن، تضم عشرين طائرا من جملة 36 طائر مهدد بالانقراض في العالم، زد على ذلك، وجب التأكيد والتحسيس والحدّ من جرف الغابات والتربة، حيث لم يعد يوجد نبات في بعض الأماكن بسبب الجرف العشوائي،كما يجب تبني سياسات طويلة الأمد واطلاق حملات تشجير في الأماكن المهددة بخطر التصحّر.
في ذات السياق، يطالب أهالي درنة الحكومة بالتركيز على ازالة الطين وبناء الجسور

والتنمية المستدامة، حيث فقد جزء كبير منهم مواشيهم وخلايا النحل التي لا تكتفي فقط بإنتاج العسل وإنما نقل رحيقها ودورها في التبذير، والتركيز على إعادة زرع الغطاء النباتي الذي تمت إزالته أو جرفته السيول. بالإضافة إلى ذلك، يجد عدد واسع من أهالي مدينة درنة أنفسهم مهددين بخطر فقدان أمنهم الغذائي، بسبب نفوق عدد واسع من المواشي وما يعنيه ذلك من نقص في الثروة الحيوانية بالإضافة الى تلوث المياه ومخاوف انتشار الأمراض، حيث صار هاجس انتشار الأوبئة والأمراض دافعًا للقلق لدى جميع سكّان درنة بسبب تحلّل الجثث واختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الشرب، حيث ارتفعت حالات تلوث المياه إلى أكثر من 300 حالة خلال الأسبوع الماضي لوحده، اذ تم تسجيل حالات اسهال لدى الاطفال بسبب المياه الملوثة التي شربوها، ليعلن المركز الليبي لمكافحة الأمراض أن مياه الشرب في درنة غير صالحة للاستهلاك، سواء البشري أو الموجّه للريّ في الزراعات السقوية. دفع هذا عشرات المواطنين لإرسال مياه معلّبة لمدينة درنة من أجل مكافحة خطر الشحّ المائي فيما عرف في ليبيا بحملة «فزعة خوت».

«الفزعة» تبشّر بمستقبل أفضل

سنوات من الاقتتال والحروب الأهلية، حوّلت ليبيا الى مساحة من الفوضى والحرب حيث لا صوت فيها يعلو فوق صوت السلاح، تفتت الجيش والدولة وتكاثرت الميليشيات والفصائل المسلّحة وارتفعت النعرات القبلية والدعوات الانفصالية، ضف إلى ذلك حكومتين، إحداهما في الشرق وأخرى في الغرب ووسط هذا الخراب تطفو على السطح خطابات الكراهية والدعوة الى الاقتتال عبر منابر إعلامية تابعة وفتاوى دينية متشددة، دفعت كل هذه الأحداث الى اصطفاف بعض المدن وراء محاور بأجندات معينة تضمر

العنف نحو محاور مختلفة، ولكن كارثة درنة طوت صفحة الماضي وغيّرت المعادلات القائمة، منذ إعلان مدينة درنة مدينة منكوبة في ثاني يوم من الفيضانات، نسي الليبيون سنوات من الاقتتال والدمار وانطلقت قوافل اغاثة ومجموعات تطوعية نحو مدينة درنة، «لم أتوقع أن أذهب الى الشرق بكل هذه البساطة» يشرح محمود من مدينة طرابلس ويضيف؛ «في السابق كان الذهاب نحو الشرق محفوفا بالمخاطر، بعد كل بضعة من الكيلومترات ستجد نقطة أو دورية عسكرية تسيطر على الطريق وتتبع إحدى الميليشيات والتي تستفسر عن سبب ذهابك إلى الشرق وقد تحدث بعض المتاعب في الأثناء، ولكن هذه المرة الأمر مختلف تماما، ذهبت الى درنة وسط ترحيب من جميع مدن الشرق».

ومع تزايد عدد المنكوبين وحجم الدمار في درنة، تضاعفت أعداد المتطوعين فيما عرف ب «فزعة خوت» من أجل تجميع المواد الغذائية والمياه والأثاث والألبسة وكل ما قد يحتاجه المتضررون في مدينة درنة، حتى ازدحمت الطرقات بسبب كثرة المساعدات وبلغت طولها أكثر من العشرين كيلومترا، جميعها تنتظر دورها من أجل إيصال المساعدات. كان يمكن ملاحظات الهبة التي شارك فيها جميع أهالي ليبيا من أجل إنقاذ درنة، حيث تنفرد كل مدينة في ليبيا برقم تسلسلي خاص باللوحات المنجمية للسيارات والشاحنات، حضرت جميع أرقام السيارات وحضرت جميع المدن. « ذلك يوم فخر لن ينسى، رغم الكارثة والخراب والدمار، وحّدت درنة البلد الذي كان ينخره الانقسام والاقتتال، درنة درس لا يجب أن ننساه في التوحيد، وأننا أبناء وطن واحد رغم كل شيء، وأن مصيرنا الوحدة لا التفرقة» يتحدث علي النالوتي، ناشط بالمجتمع المدني الليبي وأحد المتطوعين في حملة «فزعة أهالينا في الشرق».

السياسة والمناخ جنبا إلى جنب

ليست الطبيعة فقط من تثأر لنفسها، فهناك نتائج الحروب الأهلية والفساد، ورفض إشراك الشعوب في تنمية مجتمعاتها؛ ففي ليبيا المنقسمة إلى دولتين، كان يمكن تخفيف أثار الإعصار لو رُمّمت سدود مدينة درنة، وكذلك الحال في كل الدول التي طالتها الأعاصير والفيضانات والحرائق في الأعوام الأخيرة. تحتاج هذه القضية إلى تغيير سياسي عالمي، وتغيير في سياسات البيئة في ليبيا على وجه الخصوص. ساهمت عودة فرنسا وألمانيا إلى استخدام الفحم، بعد إيقاف الغاز الروسي إلى أوروبا في التعويل أكثر على النفط الليبي، لم يكن يهم بالنسبة لأوروبا تبعات الإنتاج المفرط للنفط أو من يتحكم في عوائد النفط وكيف يقع صرفها، كان المهم هو المحافظة على ديمومة الصناعات الأوروبية على حساب باقي الشعوب في المنطقة المجاورة، عجّل هذا في الانهيار المناخي.

الجميع، دون استثناء يتحمل مسؤولية كارثة درنة، يحاول موالون للنظام السابق في ليبيا تحميل سلطات ما بعد الثورة مسؤولية ما حصل حيث أنكروا وجود مثل هذه الكوارث خلال الحقبة السابقة بسبب الاهتمام بالسدود، فيما ينكر ذلك الطرف الآخر، ويعتبر أن السدّ لم يقع بناءه بمعايير فنية ملائمة. ولكن مكمن الخلاف لا يقتصر على فترة زمنية واحدة، بل يمتد ليشمل خمسة عقود من عمر السدّ الذي لم تهتم به أي سلطة في ليبيا، سواء في فترة العقيد الراحل معمر القذافي أو في فترة ما بعد الثورة، كان يمكن تخفيف آثار الكارثة لو تمت صيانة دورية للسد، ولكن لم يحصل ذلك، وحتى الإعلام السياسي، الذي كان على مدار السنوات الماضية يؤجج الحرب ويشعل نيران الحروب الأهلية اكتفى بالصمت بدل تغطية الكارثة وفضح تخاذل السلطات. اجتمعت هذه العوامل لتنتج كارثة، هي الأكثر دموية والأكثر تكلفة على الإطلاق لا فقط في ليبيا، وإنما في منطقة البحر الأبيض المتوسط. حيث لعب عدم الاستقرار السياسي، وعقود من الحرب الأهلية، والبنية التحتية السيئة، وأنظمة الطوارئ الضعيفة، دوراً في المأساة التي تكشفت في المنطقة الشرقية من الجبل الأخضر.

تبدو الفواجع والموت والألم حاضرًا في تاريخ مدينة درنة، حتى بات الموت جزءًا منه، يبدو هذا جليًا أكثر في موسيقى المرسكاوي التي نشأت في الشرق الليبي والتي كان الموت والفراق والحزن مكوّنا أساسيًا فيها، منذ تسعة عقود، وتحديدا سنة 1931 انتهى كرب أهالي درنة، بعد ان تم الإفراج عن آلاف العائلات بعد سنوات من الاعتقال الجماعي في سجن «حبس المقرون»، يشير بعض المؤرخين كما يذهب في ذلك الباحث حسام الثني أن ما يناهز ثلثي الأهالي المُعتقَلَين لقوا حتفهم. لم تنته مآسي درنة عند ذلك الحدث، بعد كل تساقطات كثيفة للأمطار كان فيضان الوادي أمرا مألوفا، وفي كل مرة يدفع أهالي درنة الثمن باهضا من حياتهم وممتلكاتهم، واليوم، تعيش درنة كربًا لا يختلف عن السابق، ورغم اختلاف الفاعلين فيه إلا أن الثابت على مدار عقود هو الضحية، أهالي درنة الذين دفعوا حياتهم نتيجة سياسات عمومية غير مجدية وفساد السلطة والحروب والاقتتال الذي قسّم البلاد، ورغم أن فزعة الأهالي تبشّر بإمكان عودة الوحدة الوطنية إلا أن هذا لا يكفي، أكثر من أي وقت مضى يجب الانتباه إلى مخاطر التغيرات المناخية وتبعاتها بعيدا عن المزايدات السياسية واكتساب الشرعية الدولية أو أن المصير الوحيد الذي سوف تواجهه جميع مدن ليبيا في المستقبل هو تحوّل درنة الى كابوس لكل ليبيا.

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG
مكتب شـــمال إفريقيا
North Africa Office

نشـر هـذا العمـل بدعـم مـن مؤسسـة روزا لوكسـمبورغ، مكتـب شـمال إفريقيـا وان محتـوى هـذه المطبوعـة لا يعبـر بالضـرورة عـن موقـف المؤسسـة.